السنة الثالثة والعشرون ملحق 1 العدد 85/ شهرحزيران / السنة 2025

https://doi.org/10.31272/ijes.v23 i85.1272

المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية
Iraqi Journal For
Economic Sciences

PISSN : 1812-8742 EISSE ONLIN : 2791-092X Arcif : 0.375

Analysis of the relationship between private investment and the imbalance of the export structure in Iraq for the period(2005-2022)

تحليل العلاقة بين الاستثمار الخاص واختلال هيكل الصادرات في العراق للمدة(2005-2022)

أ. د. مصطفى كامل رشيد
Prof. dr. Mustafa Kamil Rasheed
dr_mustafa_kamel@uomustansiriyah.edu.iq

أ.م.د. سهيلة عبد الزهرة مستور
Asst. Prof. dr. Sohayla Abdul Zahra Mastour
dr_sohayla1973@uomustansiriyah.edu.iq

كلية الادارة والاقتصاد/ الجامعة المستنصرية

Abstract

Economic instability has become a feature of the Iraqi economy since 2004, which has negatively affected private investment. The research aims to analyze the relationship between private investment and the imbalance in the export structure. The research assumes that the weakness of private investment causes a severe imbalance in the export structure. The research concluded that its assumption is correct; therefore, it recommended the importance of adopting a national investment plan that aims to create a real investment environment that supports and stimulates private sector investment.

Keywords: Private investment, oil exports, commodity exports, local economy, investment environment.

المستخلص

ان عدم الاستقرار الاقتصادي اصبح سمة ملازمة للاقتصاد العراقي بعد عام 2004 والذي اثر سلبا في الاستثمار الخاص. يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين الاستثمار الخاص واختلال هيكل الصادرات، يفترض البحث ان ضعف الاستثمار الخاص يحدث اختلال حاد في هيكل الصادرات. توصل البحث الى صحة افتراضه لذلك اوصى بأهمية تبني خطة وطنية استثمارية تهدف الى خلق بيئة استثمارية حقيقية داعمة ومحفزة لاستثمار القطاع الخاص.

الكلمات الرئيسية: الاستثمار الخاص، الصادرات النفطية، الصادرات السلعية، الاقتصاد المحلي، البيئة الاستثمارية.

المقدمة

يمارس الاستثمار الخاص دورا جوهريا في صناعة التنمية والاقتصاد والتراكم في راس المالي والفوائض المالية، ويخلق علاقات إنتاجية متطورة داخل الاقتصاد، الامر الذي يسهم بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق الاستقرار الاقتصادي ومعالجة الاختلالات الحاصلة في هيكل الاقتصاد الكلي ومنها الاختلال الحاصل في هيكل الصادرات والمشاكلة المرتبطة به في ميزان المدفوعات والحساب الجاري.

1. منهجية البحث

اولا: مشكلة البحث:ان ضعف الاستثمار الخاص يؤثر كثيرا في هيكل الصادرات في العراق والذي يؤثر بدوره على العديد من المتغيرات الاقتصادية الكلية، وبسبب ظروف العراق السياسية والامنية والجغرافية فان عدم الاستقرار الاقتصادي اصبح سمة ملازمة للاقتصاد العراقي بعد عام 2004ومن ثم فان مشكلة البحث هي ان الاستثمار الخاص اهم متغيرات القاعدة الانتاجية المحلية والتي يمكن ان تخلق فائض الانتاج الموجه للتصدير، وان ضعف العلاقة بين الاستثمار الخاص والصادرات ينعكس سلبا في القاعدة التصديرية. سيتم اعتماد بعض المتغيرات الاقتصادية والمؤشرات ذات الصلة بموضوع البحث.

ثانيا: هدف البحث: يهدف البحث الى تحليل العلاقة بين الاستثمار الخاص واختلال هيكل الصادرات.

ثالثا: اهمية البحث:يرتبط الاستثمار الخاص عبر الزمن بعلاقة وثيقة ومهمة في القاعدة الإنتاجية ومن ثم الصادرات وعليه فان تطور هذه العلاقة في الاجل الطويل يخلق بيئة استثمارية داعمة للأنشطة والمشاريع المعدة للتصدير، الامر الذي يقوي الميزة التنافسية والقدرة على النفاذ في السوق الدولية.

رابعا: مجتمع وعينة البحث: العراق.

خامسا: منهج البحث:يستند البحث للمنهج الاستنباطي في اثارة العلاقة الخاصة بالبحث بالاعتماد على الاسلوب الوصفي وتحليل البيانات عبر مجموعة مؤشرات اقتصادية تسلط الضوء على العلاقة المبحوثة.

سادسا: الاطار الزماني والمكاني: المدة (2005-2022)

سابعا: هيكلية البحث: تتضمن الاتي:

المبحث الاول: الاطار النظري للاستثمار الخاص والصادرات اولا" : مفهوم الاستثمار الخاص ثانيا": معوقات الاستثمار الخاص، ثالثا": الصادرات .

المبحث الثاني :تحليل مؤشرات الاستثمار الخاص وهيكل الصادرات في العراق للمدة من (2005-2022) وتظهر في وجود اولا" : تطور الاستثمار الخاص في العراق ثانيا": تطور هيكل الصادرات العراقية ثالثا": العلاقة بين الاستثمار الخاص وهيكل الصادرات في العراق رابعا": الاستنتاجات والتوصيات

المحور الاول: الجانب النظري

الاطار النظري للاستثمار الخاص والصادرات

اولا: مفهوم الاستثمار المحلي الخاص :تعريف ومعنى استثمار محلي (مجموع قيمة السلع الرأسمالية التي يشتريها أفراد وشركات خاصة وشركات القطاع العام)[1] هو الاستثمار الذي يقوم بهِ فرد أو مجموعة من الأفراد المستثمرين بنشاط محدود يتمثل في شركات مساهمة أو فردية من مستثمرين يمثلون شرائح مختلفة من المجتمع ، وهذا النوع من الاستثمار يكون ضعيف أو متدني في الدول النامية ، أما الاستثمار الخاص في الدول الرأسمالية فيعد قطاعاً متطوراً وقائداً للنشاط الاقتصادي كما لا تتسم الاستثمارات الخاصة بالمحدودية واقتصارها على الاستثمارات القصيرة الأجل ، وعادة ما تكون مشاريع كبيرة تضم في ملكيتها العديد من الأفراد المساهمين أو أنها تكون على مساحات كبيرة تستعمل فيها التقنيات الحديثة المتطورة[2].

يعرف الاستثمار الخاص يعني ذلك الجزء من النشاط الفردي الذي ينفق من قبل المستثمرين في القطاع الخاص على السلع الإنتاجية المستخدمة في انتاج السلع والخدمات، ويدار وفقا لاعتبارات الربحية المالية.[3] وينصرف " الاستثمار الخاص " إلى ذلك الاستثمار الذي يقوم به القطاع الخاص أما الاستثمار العام فهو ذلك الاستثمار الذي تقوم به الحكومة، وتعد التفرقة بين النوعين من الأمور الهامة في دراسة النظرية الاقتصادية الكلية، اذ يستند الاستثمار في " القطاع الخاص" على دافع الربح بشكل أساسي، أما الاستثمار في" القطاع العام " فانه يهدف إلى تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية حسب الفلسفة التي تؤمن بها الدولة، ومن هذه الأهداف تحقيق مستوى التوظف الكامل أو استقرار المستوى العام للأسعار وغيرها، كذلك فان الاستثمار العام يستخدم كعامل تعويضي لسد أي عجز في إنفاق القطاع الخاص الاستثماري[3].

ثانيا: معوقات الاستثمار الخاص :وهناك الكثير من المعوقات التي تواجه الاستثمار المحلي الخاص لاسيما في البلدان النامية كما يلي [4]:

1. وجود الاضطرابات في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية وحتى البيئية وهذه تمثل البيئة الحاضنة لإقامة المشاريع واي اضطراب في احدها سيكون عائقا اما تنفيذ المشاريع .
2. الظروف والمتغيرات الاقتصادية التي تحدد حجم ونشاط الاستثمار وهذه المحددات تمتاز بشموليتها وتأثيرها المباشر على المستثمر والسوق ويعد توافر الائتمان المصرفي عاملا محددا ومؤثرا على الاستثمار لدعم وتشجيع الاستثمار ، اذ ان ضعف التمويل والفوائد المرتفعة التي تقوم بفرضها الدولة والمصارف على المستثمرين فضلا على ان قلة وضوح الرؤية أمام المستثمر وضعف قوانين وتعليمات الاستثمار وقد تكون السياسات الاقتصادية احد العوائق التي يقابلها المستثمر.
3. عدم وضع القوانين والتشريعات التي تكون عائقا كبير للمستثمر مع وجود بعض التعقيدات في اصدار التصاريح والتراخيص الخاص بالمشروع ، وعدم وضوح الإعفاءات الضريبية وانعدام الاستقرار في التشريعات التي تعمل على تنظيم الاستثمار مما يجعل لدى المستثمر عدم الاطمئنان والثقة في الاستثمار بسبب كثرة التعديلات التشريعية غير الملائمة لخلق بيئة مناسبة للاستثمار .
4. بعض العوائق المالية والاقتصادية التي تواجه المستثمر في ظل غياب توجهات حكومية قضايا تهم المستثمر مع استيلاء القطاع العام على معظم المشاريع ومنافسة القطاع الاستثماري المحلي ، مع قلة وجود البيانات والمعلومات الدقيقة عن الفرص الاستثمارية في البلاد .
5. عدم استقرار قيمة العملة المحلية الوطنية مع قلة الكوادر البشرية التي تتميز بالكفاءة وتكون مدربة في إدارة أجهزة الاستثمار ، وعدم وجود الخبرات الفنية والإدارية التي تساهم في تسيير المشروعات على أسس علمية تجارية سليمة ومنظمة ، وكثرة الأجهزة والقنوات التي تقوم بالإشراف وتقديم الاذن بعملية الاستثمار وهناك تعدد في هذه القنوات التي تتخذ القرارات الاستثمارية مما يجعل المستثمر في حيرة وقلق من الاستثمار في البلاد[5] .
6. تقلبات أسعار النفط عالمياً يُعد من العوامل المهمة والمؤثرة ، فعند ارتفاع العوائد النفطية سيؤدي إلى توفير تخصيصات اكبر من قبل الدولة على المشاريع التنموية ،مما لها الأثر في جميع مفاصل المجتمع وبالتالي على الاستثمار [6].

ثالثا :الصادرات:عرف الصادرات على انها السلع والخدمات المنتجة في بلد معين ،بعد ذلك يتم شرائها من قبل الافراد المقيمين في بلد اخر ،وتعرف ايضا هي بيع المنتجات من دول الى اخرى وفق نظام معترف به وقوانين نظم تدفق الاستيرادات من جانب الدول

المستهلكة والتصدير من جانب الدولة المصدرة فهو مصدر هام للدخل يسمح للدول بفتح اسواق جديدة لمنتجاتها وهي مؤشر على جودة الصناعة والزراعة في تلك الدول[7] . ان الصادرات عبارة عن مجموعة السلع وخدمات التي تقوم الدولة ببيعها للعالم الخارجي [8].

المحور الثاني: الجانب التطبيقي

تحليل مؤشرات الاستثمار الخاص وهيكل الصادرات في العراق

أولا: تطور الاستثمار الخاص في العراق: يعد الاستثمار الخاص المحرك الأساسي لعجلة الإنتاج وتطور عمليات التوزيع داخل الاقنية وفروع الإنتاج في الاقتصاد المحلي، فضلا عن دوره في زيادة التراكم الراسمالي وتطور ثروة الافراد ومن ثم زيادة الفائض الاقتصادي، ومن الجدول (1) يتضح لنا ان الاستثمار الخاص في العراق لم يجري الاعتناء به من قبل صناع القرار ولم يحظى بأهمية خاصة في الاقتصاد العراقي، حيث ان جميع الظروف التي مر بها العراق كانت باتجاه طرد القطاع الخاص وابعاده على النشاط الاقتصادي، اذ بلغ الاستثمار الخاص عام 2006 (0.6549) ترليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (50.66%) واخذ يتقلب تبعا لتقلب ظروف البلاد ورغبة صناع القرار في بناء بلدهم، حتى بلغ عام 2014 (8.428) ترليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (149.28%) وقد ارتفع بشكل جيد عام 2018 اذ بلغ (16.2931) ترليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (55.76) على اثر التحسن النسبي في ظروف البلاد ولكن سرعان ما تدهور على اثر جائحة كورونا حتى بلغ عام 2022 (7.6493) ترليون دينار بمعدل تغير سنوي بلغ (0.88-%).

جدول (1): الاستثمار الخاص في العراق للمدة (2005-2022) (ترليون دينار، %)

السنة	الاستثمار الخاص	التغير النسبي
2005	0.4347	-
2006	0.6549	50.66
2007	0.9935	51.70
2008	0.6693	-32.63
2009	0.7094	5.99
2010	1.1648	64.20
2011	2.1577	85.24
2012	2.3902	10.78
2013	3.381	41.45
2014	8.428	149.28
2015	10.9617	30.06
2016	14.6489	33.64
2017	10.4602	-28.59
2018	16.2931	55.76
2019	11.0635	-32.10
2020	11.2464	1.65
2021	7.7171	-31.38
2022	7.6493	-0.88

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة.

يتضح من الشكل (1) الأهمية النسبية للاستثمار الخاص والتي كانت في حدود ضيقة حتى عام 2016 وذلك بسبب الظروف غير المستقرة التي شهدها الاقتصاد العراقي والإهمال الذي طال فروع الإنتاج والبيئة الاستثمارية على حد سواء على الرغم من تأسيس هيئة الاستثمار، اذ مارس الفساد الإداري والمالي واستغلال المناصب والمحاصصة الحزبية دورها في طرد الاستثمار الخاص في العراق خلال اغلب مدة البحث. ونلاحظ ان بعد عام 2016 بدئت الأهمية النسبية للاستثمار الخاص بالتحسن نتيجة التحسن النسبي الذي شهده العراق خلال تلك المدة.تراوحت الأهمية النسبية للاستثمار الخاص في العراق ما بين (3.34%) فقط عام 2008 كحد ادنى و(51.61%) عام 2020 كحد اعلى، بينما يوضح الشكل (1) الهيمنة المطلقة تقريبا للاستثمار العام على الرغم من ضعف مساهمته أصلا في اجمالي الانفاق الحكومي طيلة مدة البحث.

شكل (1): الأهمية النسبية لانواع الاستثمار في العراق للمدة (2004-2022) (%)

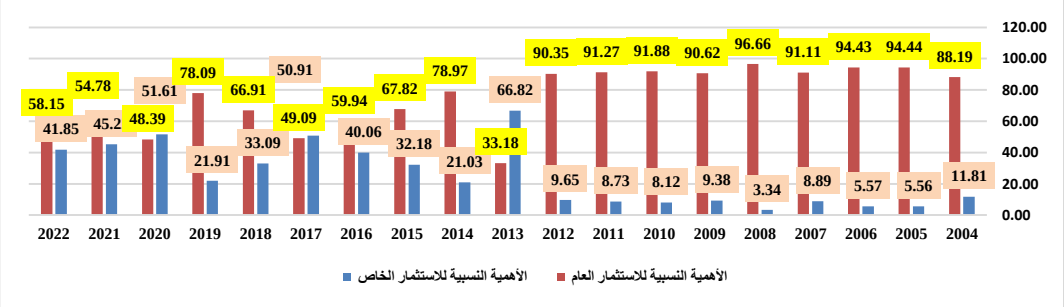

المصدر: من عمل الباحثين استنادا الى بيانات جدول (1).

ثانيا: تطور هيكل الصادرات العراقية

1.تطور الصادرات النفطية في العراق:يتضح لنا من الجدول (2) ان الصادرات النفطية اخذت بالغالب مسار زمني متزايد عدا التقلبات التي شهدتها على اثر الازمات والاحداث الدولية عموما وما شهده السوق النفطي على وجه الخصوص. بلغت الصادرات النفطية عام 2006 (44448) مليار دينار بمعدل تغير سنوي (28.33%)، واخذ يتقلب حتى بلغ عام 2012 (109502) مليار دينار بمعدل تغير سنوي (17.78)، وفي عام 2018 (101929) مليار دينار بمعدل تغير سنوي (50.13) وقد تاثر بتداعيات جائحة كورونا للمدة (2019-2021) ولكنه شهد تحسن عام 2022 اذ بلغ (117632) مليار دينار بمعدل تغير سنوي (62.02).

جدول (2): الصادرات النفطية في العراق للمدة (2005-2022) (مليار دينار، %)

السنة	الصادرات النفطية	التغير النسبي
2005	34637	-
2006	44448	28.33
2007	49462	11.28
2008	75708	53.06
2009	45989	-39.25
2010	60359	31.25
2011	92968	54.03
2012	109502	17.78
2013	104419	-4.64
2014	97708	-6.43
2015	59676	-38.92
2016	48707	-18.38
2017	67894	39.39
2018	101929	50.13
2019	94457	-7.33
2020	44231	-53.17
2021	72603	64.15
2022	117632	62.02

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة.

2.تطور الصادرات السلعية:ان تخلف عجلة الصناعة وتدهور الأنشطة الاقتصادية وانهيار الروابط الامامية والخلفية في كافة فروع الإنتاج وازدياد فجوة الاعتماد على الاستيرادات وغيرها عوامل دفعت باتجاه ضعف الصادرات السلعية وتدهورها ومن ثم عجز الميزان التجاري الخاص بالسلع والخدمات عدا النفط، وان التدهور الحاصل في مجمل مكونات الاقتصاد الكلي تسبب بضعف القاعدة التصديرية والمنافسة وإمكانية النفاذ في الأسواق الدولية خلال مدة البحث.وفق بيانات الجدول (3) فقد بلغت الصادرات السلعية عام 2008 (318) مليار دينار بمعدل تغير سنوي (44.55%) واخذت تتقلب على نحو ضيق حتى بغت عام 2013 (251) مليار دينار بمعدل تغير سنوي (27.46-%)، اما عام 2019 فقد وصلت الى (2833) مليار دينار بمعدل تغير سنوي (133.75%) وقد تراجعت بعد

ذلك حتى بلغت عام 2022 (413) مليار دينار بمعدل تغير سنوي (88.58) بسبب ضعف الإنتاج المحلي.

جدول (3): الصادرات السلعية في العراق للمدة (2005-2022) (مليار دينار، %)

السنة	الصادرات السلعية	التغير النسبي
2005	175	-
2006	339	93.71
2007	220	-35.10
2008	318	44.55
2009	145	-54.40
2010	205	41.38
2011	259	26.34
2012	346	33.59
2013	251	-27.46
2014	214	-14.74
2015	223	4.21
2016	108	-51.57
2017	256	137.04
2018	1212	373.44
2019	2833	133.75
2020	2580	-8.93
2021	219	-91.51
2022	413	88.58

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة.

.**تطور الصادرات الكلية**:لم تسعف خطط التنمية المستدامة التي كانت تعد في وزارة التخطيط الإنتاج المحلي في شيء يذكر، اذ بقيت كافة فروع الإنتاج متخلفة وسادة العلاقات التبادلية في اغلب مفاصل الاقتصاد المحلي، وتراجع الحافز لدى اغلب أصحاب رؤوس الأموال للاستثمار محليا بسبب استشراء الفساد الإداري والمالي والمحسوبية وضعف تطبيق القانون وغيرها، وهو ما وضع الصادرات الكلية امام قبضة الريعية وتركزها، وان الفوائض المالية في اغلب مدة البحث المتاتية من بيع النفط الخام مارس سطوته على الجميع تاركا خلفه اقتصاد متخلف وانشطة اقتصادية عاجزة عن تلبية الحاجة المحلية ومن ثم تقلبات متكررة في الصادرات الكلية نابعة من التقلبات الحاصلة في سوق النفط تحديدا والبيئة الدولية على العموم. يتضح لنا من الجدول (4) ان الصادرات الكلية قد بلغت عام 2006 (44787) مليار دينار بمعدل تغير سنوي (28.65%) وقد بلغت عام 2011 (93227) مليار دينار بمعدل تغير سنوي (353.9%)، وفي عام 2018 بلغت (103141) مليار دينار بمعدل تغير سنوي (451.3%) وقد تراجعت عام 2020 حيث بلغت (46811) مليار دينار بمعدل تغير سنوي (51.89-%) بسبب جائحة كورونا، وتحسنت بعد ذلك حتى بلغت عام 2022 (118045) مليار دينار بمعدل تغير سنوي (62.10%).

جدول (4): الصادرات الكلية في العراق للمدة (2005-2022) (مليار دينار، %)

السنة	الصادرات الكلية	التغير النسبي
2005	34812	-
2006	44787	28.65
2007	49682	10.93
2008	76026	53.03
2009	46134	-39.32
2010	60564	31.28
2011	93227	53.93
2012	109848	17.83
2013	104670	-4.71
2014	97922	-6.45
2015	59899	-38.83
2016	48815	-18.50
2017	68150	39.61
2018	103141	51.34
2019	97290	-5.67
2020	46811	-51.89
2021	72822	55.57
2022	118045	62.10

المصدر: البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرة السنوية، سنوات متنوعة.

وفق الشكل (2) فان الأهمية النسبية للصادرات النفطية في العراق خلال مدة البحث قد تراوحت بين (94.4%) عام 2020 كحد ادنى و(99.8%) للاعوام 2013، 2016 2017 كحد اعلى.

شكل (2): الاهمية النسبية للصادرات النفطية من الصادرات الكلية في العراق للمدة (2005-2022) (%)

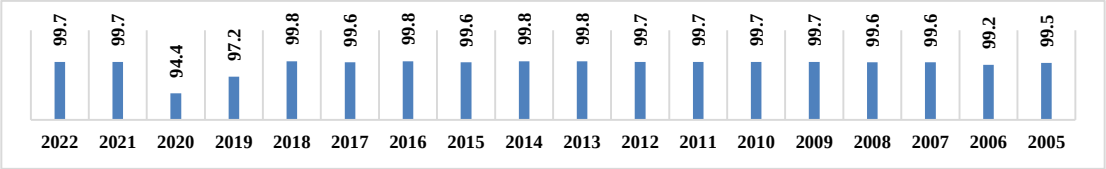

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول (1، 3).

ووفقا للشكل (3) فان الأهمية النسبية للصادرات السلعية في العراق خلال مدة البحث قد تراوحت بين (0.22%) عام 2014 كحد ادنى و(5.51%) عام 2020 كحد اعلى، وهذا يدل على اختلال واضح وكبير في هيكل الصادرات العراقية لصالح القطاع النفطي مما يؤكد على تركز الريعية القاتمة في عموم مفاصل الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث.

شكل (3): الاهمية النسبية للصادرات السلعية من الصادرات الكلية في العراق للمدة (2005-2022) (%)

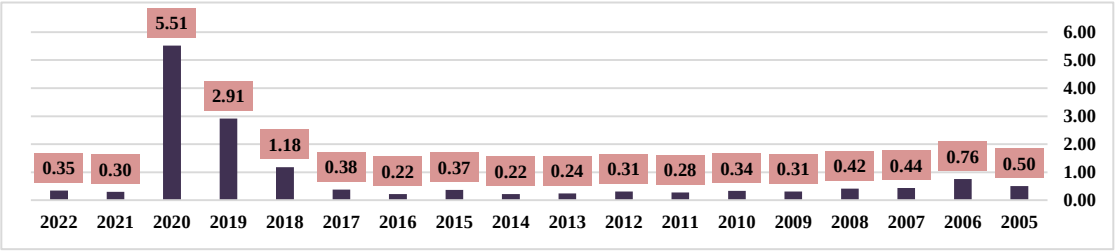

المصدر: من اعداد الباحثين بالاعتماد على بيانات الجداول (2، 3).

ثالثا: العلاقة بين الاستثمار الخاص والصادرات العراقية

1.العلاقة بين الاستثمار الخاص والصادرات النفطية:يتضح من الشكل (4) ان الاستثمار الخاص في العراق طيلة مدة البحث ليس له اية علاقة مباشرة او غير مباشرة في توليد الصادرات النفطية، اذ لا يوجد أي تناغم او تناسق بين تقلب نسب المؤشرات المعتمدة في بيان مدى تطور العلاقة بين الاستثمار الخاص والصادرات النفطية. وهذا يعني ان الاستثمار الخاص ومن ثم القطاع الخاص ليس له أي دور في الصناعة النفطية العراقية وليس له دور في تنظيم العلاقات الخاصة بهذا القطاع الإنتاجي الحساس والمهم، والذي ترتكز عليه اغلب المؤشرات والمتغيرات الاقتصادية الكلية.

شكل (4): الاهمية النسبية للاستثمار الخاص والصادرات النفطية في العراق للمدة (2005-2022)

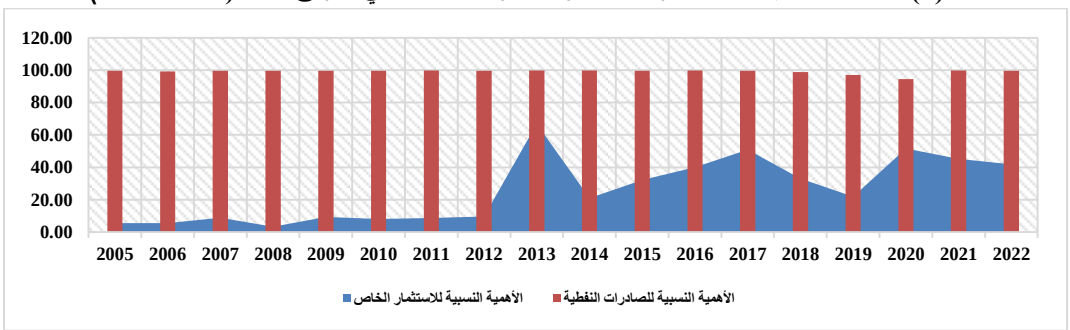

المصدر من عمل الباحثين استنادا الى بيانات الجداول (1-4).

2.**العلاقة بين الاستثمار الخاص والصادرات السلعية**:ويتضح كذلك ومن خلال الشكل (4) بان الأهمية النسبية للقطاع الاستثماري الخاص في العراق خلال مدة البحث لم

يمارس أي دور يذكر او يمكن تسجيله في سجل الصادرات السلعية، طالما انه عاجز عن تلبية احتياجات السوق المحلية، وعن مواكبة فورة فائض الطلب الكلي المحلي، ومن ثم تعطل كافة العلاقات الاقتصادية الكلية السائدة لهذا القطاع الهام ومن ضمنها كل من المضاعف والمعجل المرتبط بهذا القطاع.

شكل (4): الاهمية النسبية للاستثمار الخاص والصادرات السلعية في العراق للمدة (2005-2022)

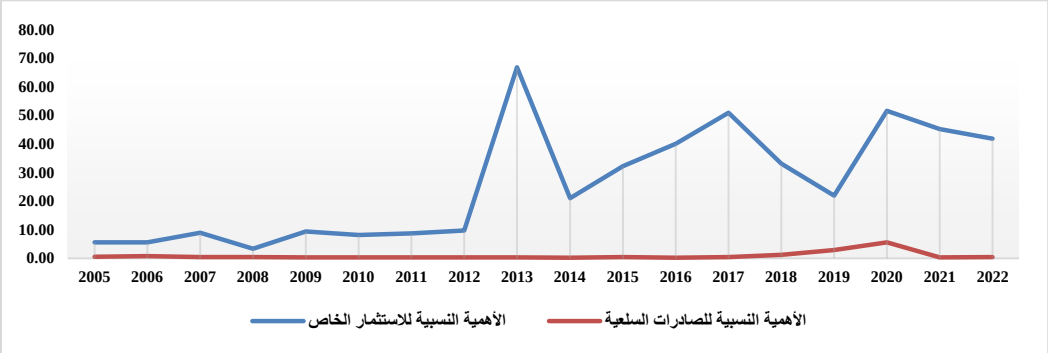

المصدر من عمل الباحثين استنادا الى بيانات الجداول (1-4).

الخاتمة

على أساس كل ماورد من تحليل لمتغيرات ومؤشرات ذات العلاقة بموضوع البحث نستدل على ان نشاط القطاع الخاص كان ضعيف جدا ومن ثم فان دوره في الاستثمار كان هو الاخر ضعيف للغاية، وان هذا الضعف الكبير كان احد أسباب استمرار الاختلال في هيكل الصادرات، وبذلك فان العراق شهد خلال مدة البحث ضياع فرصة اقتصادية جيدة تتمثل في تطور النشاط الاستثماري الخاص الذي كان من المفترض ان يحقق فوائض مالية واقتصادية ويسهم في تمويل التنمية الاقتصادية المستدامة ومعالجة الاختلال في هيكل الصادرات العراقية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

أ.تحقق صحة فرضية البحث حيث ان الاستثمار الخاص كان ضعيفا طيلة مدة البحث مما اسهم بشكل كبير في ازدياد حدة الاختلال الحاصل في هيكل الصادرات العراقية.

ب.تقلب الاستثمار الخاص يدل على اهمال صناع القرار لملف الاستثمار عموما والاستثمار الخاص على وجه الخصوص في العراق.

ج.هيمنت الاستثمار العام على الخاص على الرغم من تدني الاستثمار اجمالا في البلاد وتراجع أهمية البيئة الاستثمارية بسبب ظروف العراق غير المستقرة امنيا وسياسيا ومن ثم اقتصاديا.

د.وجود اختلال حاد جدا في هيكل الصادرات العراقية لصالح القطاع الاستخراجي (القطاع النفطي) مما يدل على الريعية القاتمة حتى على مفاصل ميزان المدفوعات عموما والميزان التجاري على وجه الخصوص.

ثانياً: التوصيات

أ.تبني خطة وطنية استثمارية تهدف الى خلق بيئة استثمارية حقيقية داعمة ومحفزة لاستثمار القطاع الخاص، وتحارب بشفافية ومصداقية الفساد بكافة انواعه.

ب.التوجه نحو التنويع الاقتصادي من خلال زيادة الأنشطة الإنتاجية ودعم الصناعة وباقي قطاعات الإنتاج المحلي.

ج.دعم شروط ومناخ الشراكات بين القطاعين الخاص والعام بما يحقق التوازن الحقيقي في قيم الإنتاج الامر الذي يحقق فوائض مالية واقتصادية مثمرة والتي تعمل على تمويل خطط التنمية الاقتصادية المستدامة.

المصادر Reference

1.احمد زكريا صيام ،مبادى الاستثمار ،دار المناهج ،عمان ،الاردن ،الطبعة الاولى ،2000،ص21 .

2.كامل علاوي كاظم ،حسين لطيف الزبيدي ،مبادى الاقتصاد ،دار الصفاء للنشر والتوزيع ،عمان ،2013.

3.زينب رحماني ،دور القطاع الخاص في التنمية المحلية دراسة حالة الجزائر، جامعة العربي بن مهيدي – ام البواقي ، كلية الحقوق والعلوم السياسية ، الجزائر ، 2015نص14-ص.15

4.زيادة خلف خليل ، تحليل واقع واتجاهات الاستثمار الخاص في العراق بعد تشكيل الهيئة الوطنية للاستثمار جامعة تكريت / كلية الإدارة والاقتصاد ، مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية ، المجلد 15 ، العدد 45 ، 2018 .

5.دريد كامل ال شبيب ، الاستثمار والتحليل الاستثماري ، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، 2009.ص290

6. دريد محمد احمد ، الاستثمار ، دار امجد للنشر والتوزيع ، الأردن ، عمان ، 2016 .ص.230

7.عبد الكريم يعقوب بن عصيان تنمية صادرات المنتجات الوطنية في اطار استفاد الجزائر من المؤسسات المالية الدولية الاسلامية ، رسالة ماجستير، جامعة محمد البشير الابراهيمي ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، الجزائر ،2022 .

8.ازهار حسن علي ، تحليل العلاقة السببية بين الصادرات النفطية والنمو الاقتصادي في العراق ، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية ، مجلد 23 ، العدد2017،100 .